الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/72/Add.1
29 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٢٧ من القائمة الأولية*

وحدة التفتيش المشتركة

إدارة الأعمال الفنية في الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "ادارة الأعمال الفنية في الأمم المتحدة" (JIU/REP/92/7-A/48/72,Annex).

* A/48/50.

080793 070793 020793 93-37759

المرفق

تعليقات الأمين العام

١ - إن المقولة الأساسية لتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/48/72، المرفق)، أي مقارنة المجموعة الفنية للأمم المتحدة بالمجموعة الوطنية في المتاحف الكبرى، والمقارن الوحيد الذي يذكر المفتشون أنه قد يكون واردا بعض الشيء هو منظمة الدول الأمريكية. ولكن حتى في هذه الحالة، لابد للمرء من التسليم بأنه رغم كون المنظمة المذكورة منظمة متعددة فهناك درجة معينة من التجانس في عضويتها. وذلك على عكس الحال في الأمم المتحدة.

٢ - ذلك أن الأمم المتحدة لا تضطلع ببرنامج اقتناء فعال بل هي وديعة للهبات من الدول الأعضاء الفرادى فضلا عن المنظمات الأخرى. وبهذه الصفة، وبتعريفها بالذات، تكون المجموعة الفنية متنوعة وتمثل المناخ المتعدد الثقافات للمنظمة والدول الأعضاء فيها، وهنا تكمن قيمتها الذاتية.

٣ - وليست القيمة النقدية، خلافا لما عليه الحال في متحف يضطلع ببرنامج فعال للاقتناء والتخصص، إلا قضية ثانوية في معظم الحالات. والمرة الوحيدة التي تدخل فيها القيمة النقدية في المعادلة هي التي تتوقف فيها المنظمة عن الوجود. ونظرا لأن من شأن هذا التطور الأخير أن تكون له مضاعفات أهم بكثير فإن المشكلة القانونية المتمثلة في بيع الأعمال الفنية حينذاك ستصبح أقل أهمية بالمقارنة.

٤ - هناك مشاطرة تامة في الرأي المعرب عنه في الفقرة ٤ من التقرير بأن الأشياء الفنية التاريخية تحتاج إلى عناية وصيانة وحماية، خاصة. ومن الواضح أنه ليس لدى المنظمة وموظفي الأمانة العامة الخبرة الفنية اللازمة لاستعراض احتياجات الصيانة لمختلف الهدايا من الأعمال وهذا الأمر لا يحتاج إلى معالجة. أما إذا كان ينبغي معالجته بالشروط التي حددها المفتشون فتلك مسألة أخرى.

٥ - إن المفتشين يقتبسون في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام عن إدارة وصيانة مباني الأمم المتحدة (A/45/796) ويذكرون بوجه خاص الفقرتين ٢٢ و ٢٣. فهذه الفقرات تعزز مسألة الطابع المتنوع لمجموعة الأعمال الفنية. ولو أرادت الجمعية العامة أن تنظر في مسألة الحاجة إلى وضع برنامج للتقييم والصيانة والحماية لاستطاعت أن تفعل ذلك في ذلك الحين.

٦ - وفي الفقرة ٩ من التقرير، أثيرت، مرة أخرى فكرة الاقتناء المتسق. ففي الأمم المتحدة، لم تكن هناك أبدا سياسة اقتناء متسقة حتى خلال قيام لجان الأعمال الفنية بعملها بنشاط. وحتى مع الاستعراض الدقيق للهبات كان يتبقى عدد كبير من الهدايا غير المطلوبة التي كانت شروط لجنة الأعمال الفنية في ذلك الحين - أي هدية واحدة من كل بلد - تجعل رفضها صعبا جدا.

٧ - إن التعليق بأنه ليست هناك رؤيا هادية إلى غرض واتجاه ما أصبح مجموعة كبيرة الأهمية يجعل من الضروري العودة إلى المقولة العامة المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه، بأن الأمم المتحدة لا تضطلع ببرنامج اقتناء فعال. إن الأمم المتحدة تقوم بدور سلبي بصورة أساسية يتمثل في قبول أو رفض الهبات من الدول الأعضاء. والمجال الوحيد الذي يمكن أن تطبق فيه سياسة فعالة هو متحف الطوابع البريدية في جنيف حيث تقوم مفاهيم ومبادئ المجموعة المتحفية بدور فعلا، أي اتباع سياسة اقتناء وتخلص متسقة، ووجود رؤيا هادية لاتجاه المجموعة.

٨ - فإذا ما توفر الغرض في مجموعة الأعمال الفنية في الأمم المتحدة، فإنه ينبغي لهذه المجموعة أن تعكس الأساليب المختلفة والطابع المتنوع لعضوية المنظمة. وهذا ما تفعله المجموعة الآن ولا يمكن تدبيره بصورة اصطناعية. وفي الحد الأقصى، تستطيع المنظمة أن تدعو، بل هي تدعو فعلا، إلى معايير عامة جدا معينة، كاستصواب الهدايا الصغيرة (ويفضل الأصلي من الأعمال أو الأشياء أو المصنوعات الفنية) التي يمكن عرضها بسرعة، وضرورة استشارة لجنة الأعمال الفنية قبل جعل الهبة نهائية. ولكن الدول الأعضاء لا تمتثل بالضرورة لهذه الاشتراطات.

ثانيا - تعليقات معينة

التوصية الأولى

٩ - فيما يتعلق بالفقرة ١١ (١) من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ليس هناك اعتراض على إنشاء سياق يمكن أن تتخذ ضمنه الإجراءات الإدارية بشكل متسق وفي الوقت المناسب.

١٠ - فيما يتعلق بالفقرة ١١ (٢) من التقرير لا يبدو أن إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأعمال الفنية أمر مستصوب نظرا لأن ذلك قد يجعلها بطيئة الحركة. وتعزى قوة السياسة الحالية إزاء الأعمال الفنية إلى عدم إضفاء الطابع المؤسسي عليها وإلى كونها نهجا عمليا متبعا إزاء موضوع صعب جدا. وهذا في حد ذاته قد تناولته الفقرة ١١ (٣) من التقرير فيما يتعلق بتعريف الهدايا غير المناسبة، مما يعتبر صعبا للغاية ومسألة شخصية. وجانب الهدية الوحيد الذي يخضع لهذا التعريف والرفض اللاحق لإحدى الهبات هو حين يكون هناك عبء لا موجب له على ميزانية الأمم المتحدة من أجل صيانته.

التوصية الثانية

١١ - إن التوصية بتعزيز لجنة الأعمال الفنية مقبولة. بيد أنه فيما يتعلق بالملاحظة الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير بأن ضعف لجنة الأعمال الفنية الحالية مرده مركزها الاستشاري، من المشكوك فيه أنه كان بوسع الأمين العام أن يعين أية لجنة للأعمال الفنية ليست لها صفة استشارية بالنسبة إليه (بالتعريف أن أي لجنة تكون عضويتها خاضعة للتعيين تكون ذات صفة استشارية بالنسبة للمعيّن). وفيما يتعلق بالاقتراح المتمثل في أن لجنة الأعمال الفنية ذات المركز المختلف قد تستطيع أن تحمي الأمين العام من الضغوط

السياسية لقبول هدايا غير مرغوب فيها أو غير مناسبة، فإن هذا الاقتراح يبدو غير محتمل نظرا للطابع الحكومي الدولي للمنظمة. وفيما يتعلق باختصاصات لجنة الأعمال المالية فإن النية متجهة إلى تنشيط هذه الاختصاصات بصيغتها الأصلية.

١٢ - الفقرة ١٩ من التقرير تتناول التكوين المقترح للجنة الأعمال الفنية. وهناك مشاكل عملية عديدة ينطوي عليها قبول هذا الاقتراح. فإذا أريد أن تضم لجنة الأعمال الفنية خبراء فنيين كما يوصى بذلك فلن يتحقق التنوع بدون تعيينهم من مختلف مناطق العالم. وبالتالي فإن التعليق الوارد في المادة ٢٠ بأن تكاليف التشغيل ستكون في حدها الأدنى لن ينطبق بالتأكيد، نظرا لأن هؤلاء الخبراء سوف يتطلبون بالتأكيد السفر بالدرجة الأولى من أماكنهم الأصلية وإليها ولأن اجتماعاتهم لن تكون، بالتأكيد، مقصورة على يوم واحد أو يومين في السنة. وهناك خيار آخر يفترض أن تكون فيه اللجنة في المقر ويتمثل في اختيار الخبراء الفنيين من المجتمع المحيط، الأمر الذي من شأنه أن يثير الانتقاد بأن اللجنة متحيزة. ولتحاشي هذه المضاعفات، من المفضل الإبقاء على لجنة الأعمال الفنية بوصفها لجنة داخلية للمنظمة.

١٣ - ورغم أن التوصية بأن تؤخذ أمانة لجنة الأعمال الفنية من دائرة خدمة المباني في إدارة الخدمات العامة تعتبر توصية مقبولة مبدئيا، فإنها ستتطلب إنشاء وحدة منفصلة تضم على الأقل موظفا واحدا من الفئة الفنية وموظفا آخر من فئة الخدمات العامة. وذلك لتنظيم هدايا الأمم المتحدة وإدارتها وصيانتها، والتعامل عن كثب مع لجنة الأعمال الفنية بالأمم المتحدة. ومرة أخرى، من الواضح، مادام هذا العمل يعتبر، لأغراض عملية، عملا متفرغا، أن هناك تكاليف تشغيل إضافية لا بد منها ملازمة لتنفيذ إنشاء هذه الوحدة.

التوصية الثالثة

١٤ - يوافق الأمين العام تماما على ضرورة إعداد سجل كامل وشامل للأعمال الفنية وكذلك على تحديد تلك الأعمال التي ستطلب تدابير صيانة خاصة. وسيقتضي هذا انتقاء أو إنشاء نظام جرد آلي وبرنامجا منهجيا لتسجيل جميع المواد الخاضعة حاليا لرقابة الأمم المتحدة، كما أنه سيكون من الضروري وصف الحالة الراهنة للأعمال الفنية وتقدير تكاليف إصلاح هذه المواد وصيانتها.

١٥ - وفيما يخص مسألة التقييم، يعتقد أن هذا التقييم سيتطلب خبرة واسعة في مختلف فروع المعرفة التي تمثلها الأشكال الفنية الموجودة لدى الأمم المتحدة. ونظرا لهذا العامل ولما ينطوي عليه من حساسيات من جانب المانحين إزاء مقارنات قيمة العمل الفني الذي قدموه إلى الأمم المتحدة، قد تكون هذه العملية صعبة التحقيق.

١٦ - وفيما يتعلق بمسألة التأمين، فإن الأعمال الفنية الممنوحة من قبل الدول الأعضاء، عدا المواد المعارة خصيصا للمنظمة والتي ينص اتفاق الإعارة على ضرورة قيام الأمم المتحدة بالتأمين عليها، تشكل جزءا من بنود الممتلكات غير المجدولة المغطاة بموجب برنامج التأمين على الممتلكات ضد جميع المخاطر بالمقر. وبموجب تلك البوليصة تخضع التسديدات في حالة الفقـــدان لاقتطاع مبلغ قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار. وفي

الفقرة ٣٠ من التقرير، يقترح أن بإمكان "شركات التأمين" أن تجري تقييما لبعض القطع الفنية على الأقل. ولكن هذا الاقتراح غير ممكن عمليا. وإذا كان لدى شركة تأمين لا تتعامل حاليا مع الأمم المتحدة خبير في التقييم الفني، فسيلزم التعاقد على هذه الخدمات دون أي التزام بمنح عقد التأمين للشركة. وفضلا عن ذلك، لا يبدو من المحتمل أنه يمكن الوثوق في موضوعية التقييمات التي تجريها شركات التأمين. وإذا لزم استصدار تغطية خاصة للأعمال الفنية لدى الأمم المتحدة إما في شكل ملحق للبوليصة الحالية للتأمين على الممتلكات ضد جميع المخاطر أو في شكل بوليصة منفصلة، يجب أن يقوم بتقدير القيم لأغراض التأمين مُخمنون مستقلون. بيد أنه تكاد لا تكون هناك أية حاجة لمتابعة مسألة التأمين على الأعمال الفنية بل إن الأمين العام يرى، نظرا للطابع الفريد لمعظم الأعمال أن المجموعة الفنية للأمم المتحدة تعتبر، إلى حد كبير، غير قابلة للاستبدال وبهذه الصفة يجب أن يؤمن عليها تأمينا ذاتيا.

١٧ - وفيما يخص مسألة الصيانة، هناك اعتقاد قوي بأن المانحين ينبغي أن يظلوا مسؤولين عن الصيانة على غرار الإجراء المتبع في الماضي.

التوصية الرابعة

١٨ - يقترح المفتشون استخدام أمين متحف فني لضمان ملاءمة مجموع الأمم المتحدة واتساقها وقيمتها ولا شيء من ذلك، فيما يبدو، قابل للتطبيق. فكما ذكر أعلاه، إن ملاءمة مجموعة الأمم المتحدة تتمثل في تنوع الفن؛ فهذا هو اتساقها في الواقع. وإذا كان المفتشون يعنون بقيمة المجموعة الصيانة المادية لا يكون الأمين ملزما بهذه الصيانة. بل إن الاستعراض الدوري للأعمال الفنية الذي تقوم به دائرة إدارة المباني ينبغي أن يحدد التردي المادي الحاصل. وفي هذه الحالات يتصل بالحكومة المانحة لاشعارها مع البيان بأن العمل الفني سينقل من مكان العرض إذا لم تكن المساعدة على وشك القدوم.

- - - - -